ناقش إيجاد مخارج وحلول لتأمين المشتقات النفطية

مجلس الوزراء: التركيز على محاربة أي خلل في توزيع الكميات المتوافرة من المشتقات النفطية

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت برئاسة المهندس حسين عرنوس الجهود المبذولة والإجراءات المطلوب اتخاذها والمقترحات لإيجاد المخارج والحلول التي تؤمن الاحتياجات من المشتقات النفطية بكميات كافية ومنع حدوث أي انقطاع في مادتي البنزين والمازوت، واستمرار توفير احتياجات القطاعات الأساسية من أفران ومشاف ونقل عام وزراعة، بالتوازي مع تعزيز الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية وفق إستراتيجية وأسس محددة، وذلك في ظل النقص الحاصل نتيجة الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية، ووجه المهندس عرنوس مختلف الوزارات ببذل أقصى الجهود لتجاوز الظروف الحالية التي تمر بها البلاد وإيجاد الحلول واتخاذ القرارات المناسبة بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن، والتركيز على محاربة أي خلل في توزيع الكميات المتوافرة من المشتقات النفطية واتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالفين، مؤكداً أن هناك جهوداً حثيثة يتم بذلها لتجاوز الصعوبات الخارجية التي تعوق وصول التوريدات إلى البلد.

وتم التأكيد خلال الجلسة على ضرورة تنشيط الدور الاجتماعي للجمعيات التي تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والقيام بدورها على أكمل وجه وتقديم العديد من الخدمات للمواطنين.

ووافق مجلس الوزراء على قيام غرفة زراعة إدلب باستثمار مساحة ١٥٠٠٠ دونم من الأراضي المتاحة للاستثمار لزراعتها بمحصولي القمح والشعير وفق الخطة الإنتاجية المقررة لهذا الموسم بنفس الأسس والمعايير لباقي المستثمرين، كما وافق على تنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

كذلك وافق المجلس على منح الأطباء اختصاص الطب الشرعي العاملين في وزارتي التعليم العالي والداخلية مكافأة شهرية حدها الأقصى ١٣٠ ألف ليرة أسوة بأطباء الطب الشرعي العاملين في وزارة الدفاع والهيئة العامة للطب الشرعي.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن القرار المتضمن إعطاء مكافأة شهرية للأطباء يشمل أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات من اختصاص الطب الشرعي وعددهم حالياً ٧ أطباء موزعين على الجامعات السورية، ومعاملتهم معاملة الأطباء الشرعيين في وزارة الصحة، موضحاً أن القرار جاء من الحكومة ليشمل الأطباء الشرعيين في وزارة التعليم أسوة بأطباء وزارة الصحة.

وأقر المجلس مذكرة وزارة التنمية الإدارية المتعلقة بالتعديلات المقترحة لآلية الترشيح لمراكز العمل في الجهات العامة والتي تتضمن معايير شغل وظيفة مستشار، ونظام ومعايير الترشيح لمركز معاون وزير ومدير عام وأمين عام محافظة والمسار الزمني لكل من معاون الوزير والمدير العام ومعايير الترشيح لمركز عمل مدير مركزي ومعاون مدير عام ومدير فرع ورئيس دائرة.

أكثر من ١,٥ تريليون ليرة سورية لـ٥٠ مشروعاً منحته هيئة الاستثمار

علي محمود سليمان

كشف مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن عدد إجازات الاستثمار التي تم منحها للمستثمرين منذ صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ حتى تاريخه ٥٠ مشروعاً بإجمالي تكلفة استثمارية تبلغ أكثر من ١,٥ تريليون ليرة سورية.

وفي التفاصيل أوضح دياب بتصريحه لـ«الوطن» أن الهيئة تعمل على تقديم جميع التسهيلات المطلوبة لتحفيز المستثمرين للبدء بمشاريعهم وإدخالها في الإنتاج وقد دخلت سبعة مشاريع في الإنتاج سواء الكلي أو الجزئي، إضافة لمشاريع أخرى بدأت بتوريد الآلات والمعدات وتركيبها للبدء بالتشغيل.

وبين دياب أن الهيئة منحت مؤخراً إجازات استثمار لثلاثة مشاريع من ضمن الخمسين مشروعاً التي حصلت على إجازات استثمار وهي في قطاعات مختلفة، والمشروع الأول مختص بإنتاج البسكويت والكيك والشوكولا في محافظة ريف دمشق، بتكلفة التقديرية للمشروع تبلغ ٦,٦ مليارات ليرة سورية ويؤمن ٧٧ فرصة عمل جديدة.

ويهدف المشروع إلى إنتاج طيف واسع من منتجات البسكويت السادة والمغطس والمحشي والشوكولا والكريما بمعايير عالمية وبالاعتماد على أحدث التجهيزات وخطوط الإنتاج الإيطالية الرائدة في هذا المجال.

والمشروع الثاني تم الإعلان عنه يوم أمس وهو مشروع لصناعة الأسلاك المعدنية المغلفة وغير المغلفة والأسلاك الشائكة والشبك المعدني المليس وغير الملبس وشبك السياج والمسامير المعدنية وقضبان اللحام في المدينة الصناعية في الشيخ نجار، بتكلفة تقديرية تبلغ ٣,٣ مليارات ليرة سورية ومن المتوقع أن يوفر ٥٢ فرصة عمل.

ويهدف المشروع إلى تغطية حاجة السوق المحلية بمنتجات متنوعة ذات مواصفات عالية، حيث تدخل هذه المنتجات في خدمة شريحة واسعة من المشاريع الهندسية المهمة لهذه المرحلة.

والمشروع الثالث لإنشاء مجمع متكامل لتربية الطيور الدواجن وإنتاج اللحم وفق أساليب حديثة علمية ونوعية وبكميات وفيرة تغطي حاجة السوق في محافظة السويداء وسيتم الإعلان عن تفاصيله قريباً.

والجدير بالذكر أن مدة تأسيس المشروع ثلاث سنوات ومدته التشغيلية ٢٥ سنة.

طن الإسمنت بـ٧٠٠ ألف ليرة وطن الحديد تجاوز ٤,٣ ملايين ليرة

الجلالي لـ«الوطن»: الجمعيات السكنية ترفع الأقساط الشهرية والمكتتبون يعزفون عن دفع الأقساط فتتباطأ عملية البناء

رامز محفوظ

كشف الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أن أسعار مواد البناء من إسمنت وحديد ارتفعت خلال الأسبوعين الماضيين بنسبة تقرب من١٠ بالمئة بالتوازي مع انخفاض قيمة الليرة السورية خلال الفترة نفسها، مشيراً إلى أن سعر طن الإسمنت في السوق تجاوز اليوم ٧٠٠ ألف ليرة في حين أن سعر طن الحديد تجاوز ٤,٣ ملايين ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الجلالي أن أسعار العقارات وحركة بيعها تعاني من الركود حالياً بسبب انخفاض الطلب عليها بشكل ملحوظ، لافتاً إلى أن مشكلة الركود بالعقارات ليست مشكلة موجودة في سورية فقط إنما هي مشكلة أصبحت عالمية حالياً.

ولفت إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحاصلة حالياً عقب الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة ساهمت بارتفاع أسعار معظم السلع وبالتالي عندما تزداد أسعارها يميل المواطن عادة لتوجيه دخله نحو الاستهلاك الذي يعتبر من الأولويات بدلاً من التوجه نحو الاستثمار بالعقارات وهذا الأمر أدى إلى انخفاض الطلب عليها خلال الفترة الحالية.

وأشار إلى أن انخفاض الطلب على العقارات أدى إلى انخفاض أسعارها حالياً، مشيراً إلى أنه ليس هناك حركة لبيع وشراء العقارات حالياً إلا ما ندر، لافتاً إلى أن قسم كبير من الناس وخاصة الذين ينوون السفر إلى الخارج أو الذين لا تسمح إمكانياتهم المادية بامتلاك عقار يضطرون حالياً لعرضها للبيع بسعر أقل من الكلفة من أجل التسريع بعملية البيع.

وأوضح بأن نسبة بيع وشراء العقارات انخفضت اليوم قياساً لنسبة البيع والشراء قبل شهر تقريباً نتيجة تراجع دخل المواطن إذ إنه كلما يكون هناك تراجع في الدخل والذي طال حالياً حتى ذوي الدخول المرتفعة نتيجة التضخم الحاصل تتراجع معه إمكانية شراء عقار.

وبيّن الجلالي أن عملية البناء تعتبر من العمليات المستهلكة بشكل كبير للطاقة وبالتالي فإن عدم توافر الطاقة من مازوت وبنزين حالياً أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق وأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف البناء، موضحاً بأن حركة البناء شهدت تراجعاً واضحاً وخصوصاً خلال الفترة الحالية

وأكد الجلالي أن قطاع البناء والتشييد يعتبر من أكثر القطاعات حساسية تجاه الوضع الاقتصادي العام وهو يعتبر أول القطاعات تأثراً بالوضع الاقتصادي الراهن ويحصل فيه بشكل مباشر تغير وارتفاع في الأسعار وبالتالي تصبح لديه فرصة للتوقف مباشرة أو التباطؤ بعملية البناء على عكس بقية القطاعات الأخرى التي تستمر بالإنتاج رغم الوضع الاقتصادي الصعب مثل المعامل وغيرها.

وأشار إلى أنه نتيجة لارتفاع أسعار وتكاليف البناء تلجأ الجمعيات السكنية لرفع الأقساط الشهرية المترتبة على المكتتبين على عقار لذا نجد أن هناك عزوفاً من قبلهم عن دفع الأقساط الشهرية المترتبة عليهم الأمر الذي يؤدي إلى حصول تباطؤ بعملية البناء وهذا ما يحصل حالياً.

وعن أسعار مواد الاكساء بيّن الجلالي أن أسعارها مرتفعة بشكل كبير وتتغير بشكل يومي وما يحصل في السوق حالياً هو قيام التجار برفع السعر رغم الاتفاق قبل أيام قليلة مع المقاولين على أسعار محددة وحجتهم تغيرات سعر الصرف.

وختم بالقول إن القطاع العقاري تأثر بشكل عام نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الطاقة والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة لكن تأثر هذا القطاع في دول الجوار أقل من تأثره في سورية التي تتعرض لعقوبات اقتصادية ظالمة يعاني منها الشعب السوري بشكل كبير.

حزوري لـ«الوطن»: تخفيض ساعات الدوام وأعداد الموظفين إلى النصف يوفر مليارات الليرات على الحكومة

جلنار العلي

اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريح لـ«الوطن» أن البلاغ الذي أصدرته رئاسة مجلس الوزراء أمس القاضي بتعطيل الجهات العامة يومي الأحد من الأسبوع القادم والأسبوع الذي يليه، هو قرار إيجابي ولاسيما أنه تم اتخاذه بشكل دائم لأن هذا الأمر يوفّر تكاليف التشغيل للمؤسسات الحكومية العامة والتابعة للقطاع المشترك ومن شأنه توفير الوقود لوسائل نقل الموظفين، لكن هذه العطلة لن تحل المشكلة بالشكل الأمثل.

واقترح حزوري أن تتخذ الحكومة قراراً بتخفيض عدد ساعات الدوام بشكل يومي إلى النصف ما دامت البلاد تمر بأزمة في تأمين المشتقات النفطية لتوفير نصف عدد ساعات التشغيل وبذلك لن يؤدي هذا القرار إلى تعطيل مصالح المواطنين، كما يمكن أن يتم تقويض المديرين بالمحافظات بتخفيض عدد الموظفين في الأقسام إلى النصف أيضاً وفق نظام تناوبي، وخاصة في الجهات التي لا تتأثر طبيعة عملها كالمؤسسات الخدمية لتخفيض تكاليف تأمين وقود نقل الموظفين إلى أعمالهم وتوفير أجور النقل عليهم في ظل انخفاض الرواتب وخاصة للذين يعملون في مؤسسات لا يوجد فيها وسائل نقل، مشيراً إلى وجود عدة دول اتبعت هذه السياسة لمعالجة مشاكل النقل منها فرنسا كما يوجد بعض الدول خفّضت ساعات الدوام وعدد الموظفين فيها إلى الثلث.

وفي ظل وجود فائض كبير بأعداد الموظفين في المؤسسات الخدمية والأعمال الإدارية، اعتبر حزوري أن تطبيق هذا النظام يعد أمراً ممكناً، ومن شأنه توفير مليارات الليرات شهرياً على الحكومة من خلال توفير نفقات التشغيل وعدد ليترات المحروقات إلى ٥٠ بالمئة، كما حصل تماماً خلال الحجر الصحي في ذروة انتشار جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠.

ورأى حزوري أنه لا يمكن وصف الحكومة بأنها حكومة إدارة أزمة، على الرغم من أن الوضع الحالي يتطلب ذلك من خلال اتخاذ إجراءات كتلك التي تم اتخاذها في عقد الثمانينيات من القرن الماضي حيث كانت تعاني سورية أزمة في توفير القطع الأجنبي وتأمين المواد الأساسية والغذائية، داعياً إلى اتباع ما يسمى بـ«سياسة الإطفائي» وهي السياسة التي تتبعها الدول التي تعرّضت إلى حصار اقتصادي مثل كوبا وإيران.

يذكر أن رئاسة مجلس الوزراء أعادت بلاغها بتعطيل الجهات العامة إلى المداولات التي جرت في جلسة مجلس الوزراء أمس، ونظراً للظروف التي يشهدها سوق المشتقات النفطية بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على البلد، وبسبب الظروف التي أخّرت وصول توريدات النفط والمشتقات النفطية، حيث تراعي أحكام الفقرة /ج/ من المادة /٤٣/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة بالنسبة للجهات العامة التي تتطلب طبيعة عملها أو ظروفها استمرار العمل فيها.

«الاقتصاد»: صدرنا ١٢ ألف طن بـ٢٥ مليون يورو العام الماضي

قرار استجرار زيت الزيتون من الفلاحين لم يطبّق بعد

اتحاد الفلاحين: استجرار الاتحاد لزيت الزيتون بغاية بيعه للموظفين بالتقسيط

نوار هيفا

بعد الموافقة على الإجراءات التي حددتها اللجنة الوزارية المعنية لتسويق محصول الزيتون والدور المنوط بكل وزارة لإنجاح تسويق الموسم بين مادتي الزيتون وزيت الزيتون، في سبيل تسهيل حصول المواطن على مادة الزيت والتي شملت إجراءات قيام المؤسسة السورية للتجارة باستجرار أكبر كمية ممكنة من المادة بالتنسيق مع اتحاد الفلاحين، وطرحه في صالاتها بسعر تحدده المؤسسة وذلك من تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١.

«الوطن» حاولت التواصل مع السورية للتجارة مراراً، للحصول على معلومات حول خطتها لاستجرار مادة زيت الزيتون والكميات المتاحة للاستجرار وعن سعر المبيع المحدد، من دون الوصول لأي نتيجة أو رد، خاصة بعد جولة قمنا بها على عدد من الصالات التابعة للسورية للتجارة الخاصة ببيع المواد الغذائية التي لم نجد فيها مادة زيت الزيتون.

عدد من الفلاحين تواصلت «الوطن» معهم أكدوا أنه حتى اللحظة لم تطلب مؤسسات السورية للتجارة مادة زيت الزيتون وما تم بيعه من المحاصيل فقط للتجار في القطاع الخاص وبشكل إفرادي وهو ما يلجأ له الفلاح لتعويض خسارته وتسديد قيم مدفوعاته من تسميد وحراثة ونقل وعصر فضلاً عن ثمن العبوات والتهرب قدر الإمكان من تخزين المادة لعدم توفر شروط هذا التخزين.

رنا حسن ربة منزل قال: لـ«الوطن» إنها وكثيراً من المواطنين متخوفون من تكرار سيناريو احتكار زيت الزيتون، ويحصلون على المادة من الفلاحين مباشرة، لعدم توفر المادة بالسوق وهو ما يحدث كل عام من خلال تخزين المادة من التجار قبل طرحها والتحكم بأسعارها، موضحة أن سعر زيت الزيتون ١٦ كيلو غراماً يتراوح بين ٢٥٠–٣٠٠ ألف ليرة، بينما بلغ سعر مبيع زيت «الخريج» المسلوق ١٧ كيلو بحدود ٤٠٠ ألف ليرة بحسب مشاهداتها.

مديرة مكتب الزيتون عبير جوهر ببنت أن قرار استجرار مادة زيت الزيتون لم يطبق بعد وهو ليس من اختصاص مكتب الزيتون، نافية أن يكون لديها أي معلومات حول القرار، وأن تنظيم قرار الاستجرار يكون مع مكتب التسويق الخاص بوزارة الزراعة.

وأوضحت جوهر أن كمية زيت الزيتون المنتج حتى اللحظة قدرت بنحو ١٢٥ ألف طن، وحاجة الاستهلاك المحلي قُدرت بين ٨٠ ألف طن أما فائض التصدير الخام الخارجي فقدر بنحو ٤٥ ألف طن.

وكشفت جوهر أن قرار استجرار زيت الزيتون ستحسب نسبته من الاستهلاك الداخلي من ضمن نسبة ٨٠ ألف طن إنتاج محلي.

من جهته رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف أكد أن عملية استجرار الاتحاد لزيت الزيتون تمت من أجل بيعه للموظفين في القطاع العام بالتقسيط كما تم التنسيق مع الأمانة السورية للتنمية وتم شراء من الدريكيش بحدود ١٥٠٠ تنكة زيت زيتون قابلة للزيادة لمصلحة اتحاد الفلاحين.

ونفى مدير التسويق أي تنسيق حاصل بين السورية للتجارة والاتحاد حول استجرار المادة من الفلاحين عبر صالاتها للبيع المباشر وتأمين المادة للمواطنين.

وفي السياق تم التواصل مع وزارة الاقتصاد التي أشارت إلى أنه في عام ٢٠٢٠ بلغت الصادرات الفعلية من مادة زيت الزيتون ١٧٦٧٩ طناً، بقيمة تتجاوز ٣٤ مليون يورو، في حين بلغت الصادرات من المادة للعام ٢٠٢١ /١٢٤٩٩/ ألف طن بقيمة تتجاوز ٢٥ مليون يورو.

وفي عام ٢٠٢٢ وخلال الأشهر العشرة الأولى بلغت كمية الصادرات من المادة خمسة آلاف طن.

ووفقا لتقديرات وزارة الزراعة فإن حجم الإنتاج هذا العام هو أفضل من المواسم السابقة المذكورة حيث يصل الإنتاج التقديري إلى ١٢٥ ألف طن مع تقدير فائض عن حاجة السوق المحلية من هذه الكمية نحو ٤٥ ألف طن.

يذكر أنه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١ أقر مجلس الوزراء فتح باب التصدير لمادة زيت الزيتون بحد أقصى ٤٥ ألف طن حتى نهاية عام ٢٠٢٣، وقيام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بتقديم دعم للصادرات ومنح مكافأة تصديرية ١٠ بالمئة من قيمة صادرات المادة للعبوات ١٦ ليتراً، والاستمرار بمنح حوافز تصديرية دائمة للمنشآت الصناعية التي تصدر المادة بنسبة ٧ بالمئة من قيمة الصادرات.